



له جند على الفعل والحكم والتوقف يستحيل حصوله بدون التوقف عليه
 لما ثبت في الشاهد ان كل من له عرض في شيء فهو محتاج الى ذلك الشيء والحيث
 يتالي الاستغناء والحاصل ان الفرض المتوقف عنه تعالى عبارة عن وجود بلوغ
 بعبءه جل وعلا على ايجاد فعل من الافعال وعلى حكم من الاحكام الشرعية
 من مرعات مصلحة تقود اليه سبحانه اولا لخلقها ولاحقا انكلا الوجهين
 مستحيل على الله تعالى اما عودها اليه جل وعز فلما يلزم عليه من حيث
 تعالى الي ان يتكلم بخلافه واما عودها الي خلقه فكذلك ايضا لما يلزم
 عليه من دفع النقص عنه جل وعلا بخلاف المصلحة لخلقته ودفع النقص
 كمال فلزم ايضا في هذا الوجه الثاني احتياجه جل وعز الى مخلوق في
 المصلحة التي يوجد لخلقته كالشواء مثلا ليتكلم بها والاحتياج يتالي
 الاستغناء كيف يصح ذلك وهو جل وعلا الفتي للكتفي بذاته العلية عن
 كل ما سواه من جميع العالم وكذا يوضح منه اي من استغنايه عن كل ما
 سواه ايضا اي رجوعه انه لا يجب وجوده عقليا عليه تعالى ففعل اي
 ايجاد او اعدام من شيء الممكن ان لا يجره والاعراض والكمب عليه تعالى
 ايضا تركه اي ذلك اليجاد او اعدام اذ لو وجب عليه تعالى شيء منها اي
 الممكن ان عقلا اي بالنسبة الي نظر العقل في نفس ذلك الشيء كالشواء
 مثلا في حق من اطاعه كما تقوله المفترزة اذ لهم الله وكذلك الفقار
 في حق من عصاه لكان الله جل وعز مقتضرا اي محتاجا الى ذلك الشيء لوجوب
 عليه ليتكلم به لان الكمال في عمل الواجب عليه والنقصان في تركه اذ لا

يحيى

يحيى في حقه تعالى الا ما ي شي اوالذي هو كمال لانه تعالى بعيد
 عن النقص بصفه لانها تقتضي الاحتياج والاحتياج يتالي الاستغناء
 كيف يقال انه سبحانه مقتضى الى شيء من الاشياء ليتكلم به وهو جل وعلا
 الفتي بالذات عن كل ما سواه من جميع الكائنات قبل وهذا هو القسم الثاني
 في العقيدة وهو ما يجوز في حقه تعالى ان عبارته ليست بواجبة به كما
 يعلم بالتأمل اذ غاية عبارته ابطال كون شيء من الممكنات واجبا ولا يلزم
 من نفي الوجود عن الشيء اثبات الجواز له لاحتمال ان يكون مستحيلا لما
 علم ان الحكم العقلي لا يربط الوجود والاستغناء والجواز انتهى وما فرغ
 من ذكر ما يندرج من العقاب تحت الاستغناء الذي هو واحد معنى لا وجهه
 على ما شرع ينظم على ما يندرج ويدخل منها تحت المعنى الثاني الذي هو
 الانتقار فقال واما انتقار اي احتياج كل ما سواه اليه جل وعز فهو بوجوب
 اي يستلزم له تعالى الحياة وعموم القدرة اي كل شيء ممكن وعموم الارادة كذلك
 والنعلم ثم ذكر الدليل على ذلك فقال اذ لو ان الشيء عنه تعالى شيء من هذه
 الصفات الاربع او كل ما لم يمكن ان يوجد سبحانه من العدم شيئا من
 الحوادث الحقبيرة او العظيمة لان انتقار بوجوب انتقار التاثير وانتقار التاثير
 بوجوب انتقار الاثر لاستحالة وجود التوقف بدون التوقف عليه ويلزم
 من عدم امكان اليجاد منه جل وعلا عدم انتقار الكائنات اليه فلا يقتضي
 اي محتاج اليه تعالى شيء من الاشياء مطلقا كيف يقال بانه لا يقتضرا اليه
 اي محتاج اليه تعالى شيء من الاشياء مطلقا كيف يقال بانه لا يقتضرا اليه جل